أثر التكنولوجيات الحديثة في تطوير أداء البلديات الجزائرية: دراسة في العوامل السياسية و الاقتصادية

The impact of modern technologies on the development of the performance of Algerian municipalities: A study of political and economic factors

طرمون أمال[1]

طالبة دكتوراه،كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر،am90ou@gmail.com

بلعور مصطفى

كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة قاصدي مرباح ورقلة

أستاذ ،الجزائر، bmustapha16@gmail.com

تاريخ الإرسال: 23/ 03/ 2022* تاريخ القبول: 10/19 / 2022 * تاريخ النشر: 31/ /01 / 2023

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى الكشف عن أهم العوامل المؤثرة في توظيف الجهاز التنفيذي (الإداري) للتكنولوجيات الحديثة على مستوى البلديات الجزائرية و التي أضحت ضرورة ملحة فرضتها التطورات المتسارعة على مستوى البيئتين الداخلية و الخارجية و كذا انتشار تطبيقاتها على مستوى التنظيمات الإدارية.

يفتح استخدام النظام الرقمي آفاق جديدة في مجال التنظيم، التسيير و تحسين الخدمة العمومية في البلديات، لكن الوصول إلى تلك الآفاق المنشودة يبقى مرهونا بمدى توفر بيئة العمل المناسبة لذلك، و لعلى أهم العوامل المؤثرة في ذلك الاستخدام هي عوامل السياسية و الاقتصادية. سنبحث من خلال هذه الدراسة في تأثير تكنولوجيا المعلومات و الاتصال في البلديات الجزائرية من منظور بيئي يرتكز على تحليل العوامل السياسية و الاقتصادية.

الكلمات المفتاحية: تكنولوجيا المعلومات و الاتصال، البيئة السياسية، البيئة الاقتصادية، بيئة الإدارة البلدية

Abstract:

This study aims to reveal the most important factors affecting the employment of modern technologies by the executive (administrative) body at the level of Algerian municipalities, which has become an urgent necessity imposed by the rapid developments at the level of the internal and external environments, as well as the proliferation of its applications at the level of administrative organizations.

The use of the digital system opens up new horizons in the field of regulation, management and improvement of the public service in municipalities, but access to these desired prospects depends on the availability of the right working environment, and the most important factors influencing that use are political and economic factors. Through this study, we will examine the impact of Information and Communication Technology in Algerian municipalities from an environmental perspective based on the analysis of political and economic factors.

Keywords: *Information and Communication Technology (ICT), Political Environment, Economic Environment, Municipal Administration Environment*

مقدمة:

انتشرت تكنولوجيا المعلومات و الاتصال بشكل واسع في جميع أنحاء العالم و غزت جميع جوانب الحياة السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية و أصبح الشغل الشاغل للدول، المنظمات و الأفراد هو استيراد و تصدير هذه تكنولوجيات التي تساعد على تبسيط و تحسين الخدمات، و بذلك تجاوزنا الحديث عن المجتمعات التقليدية المنغلقة على نفسها إلى مجتمعات المعلومات و المعرفة .أصبح التحكم في تكنولوجيا المعلومات و الاتصال دليلا على التمكين المدني و الاقتصادي و الاجتماعي في أي دولة، كما أضحت مؤشرا حاسما في قياس تطور الحكومات و لاسيما بهدف تحقيق التنمية المستدامة.

يحتوي مفهوم مجتمع المعلومات و مجتمع المعرفة على تنظيمات الكترونية أو ذكية و لعل أهمها هو التنظيم الحكومي، و أهم و حدة تنظيمية فيه هي البلديات لأن لها علاقة مباشرة بالساكنة على المستوى المحلي، من خلال تسييرها للشؤون الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية مما يجعل الجانب البيئي السياسي و الاقتصادي مهم جدا في دراسة مخرجات البلديات من هياكل و ممارسات، و عليه فإن الجهاز التنفيذي لتكنولوجيا المعلومات و الاتصال له أثره السياسي و الاقتصادي على البلديات، بناءا مما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية: **كيف تؤثر تكنولوجيا المعلومات و الاتصال الحديثة في بيئة عمل البلديات الجزائرية؟**

و للإجابة عن هذه الإشكالية قسمنا الدراسة إلى نقطتين أساسيتين كما يلي:

أولا: الإطار المفاهيمي لتكنولوجيا المعلومات والاتصال و بيئة إدارة البلديات

ثانيا: أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال على البلديات

أولا: الإطار المفاهيمي لتكنولوجيا المعلومات و الاتصال و بيئة إدارة البلدية

1. مفهوم تكنولوجيا المعلومات و الاتصال

يتكون مصطلح تكنولوجيا (Technology) من مقطعين، الأول (Techno)و يعني: التطبيق أو الأسلوب العملي، الثاني (Logy) و يعني العلم، و عليه فإن معنى التكنولوجيا سوف يشير إلى أنها تتعلق بالعلم التطبيقي لتحقيق غرض معين، و هي تشمل جميع الوسائل المستخدمة لتوفير كل ما هو ضروري لمعيشة الناس و رفاهيتهم(علوطي، 2008، ص47).

تُعرف تكنولوجيا المعلومات و الاتصال بأنها: "مجموعة النظم و القواعد التطبيقية و أساليب العمل التي تستقر لتطبيق المعطيات المستخدمة لبحوث و دراسات مبتكرة في مجال الإنتاج و الخدمات، و كونها التطبيق المنظم للمعرفة و الخبرات المكتبية التي تمثل مجموعة الوسائل و الأساليب الفنية التي يستخدمها الإنسان في مختلف نواحي حياته العلمية و بالتالي فهي مركب قوامُه المعدات و المعرفة الإنسانية"(يحياوي،2019، ص27).

تشمل تكنولوجيا المعلومات و الاتصال فرعين أساسين و هما تشغيل المعلومات، نقل و إيصال المعلومات (بقلقول،سوامس،2005،ص293، ص294):

- تشغيل المعلومات: يشمل هذا الفرع الوظائف التي تتناول المعالجة و التوزيع الآلي للمعلومات، و تعتبر الأساس في انجاز عمليات التشغيل في المؤسسات و تدعيم قدرة الإدارة على اتخاذ القرارات، يتمثل المحور المركزي لهذا الفرع في تطبيقات الإعلام في أشكاله المختلفة.
- نقل وإيصال المعلومات: و يمثل هذا الفرع في عملية نقل و إيصال المعلومات التي تم تشغيلها بين المواقع المتباعدة للحواسيب و وحداتها الطرفية البعيدة و ذلك باستخدام تسهيلات الاتصالات عن بعد.

2. البيئة السياسية و الاقتصادية لإدارة البلديات

يقتضي المدخل البيئي الأخذبالمتغيرات و العوامل التي تؤثر في نوعية و جودة أداء الإدارة العامة، حيث يتضح تأثير العامل البيئي من خلال نوعية الخدمة العمومية الموجهة للمواطنين في كافة مجالات الحياة المجتمعية السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية و الثقافية.

تعد البلديات الجزائرية امتدادا تنظيميا و حكوميا على كافة أقاليم الدولة، تنتظم من خلاله في إطار اللامركزية الإدارية التي تضمن لها الاستقلالية المالية و الإدارية، و هي امتدادا حكوميا لأنها تنشط بتوجيه السياسات العامة للدولة و القول أنها تتمتع بالاستقلالية المالية و الإدارية يؤكد على الدور المهم للعامل الاقتصادي في تسييرها، و بالتالي يمكن تحليل البيئة التي تنشط فيها إدارة البلدية بتحديد العوامل التالية:

1.2. البيئة السياسية: يمكن تعريف و بيان البيئة السياسية للبلدية من خلال دراسة تركيبة مجالس البلدية، و دراسة الوظيفة التنفيذية و الوظيفة التنموية كما يلي:

1.1.2. تركيبة المجالس البلدية: حسب قانون البلدية الجزائري فإن البلدية هي: "مكان لممارسة المواطنة و تشكل إطار مشاركة المواطن في تسيير الشؤون العمومية"(المادة 2 من القانون رقم 11-10 المؤرخ في 22 جوان 2011 يتعلق بالبلدية، ص7)، تتجسد تلك المشاركة في الانتخاب الذي يكفل تنظيمها بالشكل الذي تدير فيه مجموعة من المواطنين ممثلين عن البقية الشأن العام.

تتم المنافسة التمثيلية (الانتخابية) عن طريق الترشح في قوائم حزبية أو قوائم مستقلة (المادتان 177، 178 من الأمر 21-01 المؤرخ في 10 مارس 2021 الذي يتضمن القانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات، ص26) و بالتالي فهي تخلق تنافسا سياسيا يكون له تأثير على التركيبة السياسية للمجلس البلدي فيما بعد، بحيث تكون قرارات المجلس بناءا على تصويت الكتل الحزبية و المستقلة المنتخبة.

2.1.2. الوظيفة التنفيذية: تضمن اللامركزية للبلدية مصالح معينة تميزها على المصالح المركزية،إلا أنها تدخل في المجال التنفيذي التابع للسلطة التنفيذية، فالبلدية الجزائرية لا تملك حق التشريع و لا حق التدخل في المجال القانوني و التنظيمي الخاص بها أو بتنظيم إقليمها، و هذا ما نصت عليه المادة الثالثة من قانون البلدية: **"تمارس البلدية صلاحياتها في كل مجالات الاختصاص المخولة لها بموجب القانون، و تساهم مع الدولة بصفة خاصة في إدارة و تهيئة الإقليم...."**(المادة 03 من القانون البلدية رقم 11-10، ص).

بناء على ذلك يمنح القانون لرئيس المجلس البلدي صلاحيات يمثل فيها الدولة و تعطيه صفة ضابط الحالة المدنية و يبرم العقود المتعلقة بها، و صفة ضابط الشرطة القضائية و الحفاظ على النظام العام، كما يسهر في ظل هذه الصلاحيات على النظافة العامة و السلامة الصحية للمواطنين، و يسهر على حماية و تنفيذ التشريع و التنظيم المتعلقين بالعقار و السكن و التعمير و حماية التراث الثقافي المعماري(المواد 86، 92، 94، 95 من القانون 11-10، ص15، ص16).

3.1.2. الوظيفة التنموية: و هي الوظيفة الأهم للبلدية و تقوم بهذه الوظيفة من خلال برمجة العملية التنموية في المخططات التالية: (زيدان،2019، ص68، ص69).

- **المخطط البلدي للتنمية(PCD):** الذي يحصر جميع حاجات سكان البلدية في شتى ميادين حياتهم اليومية (الزراعية، الصناعية، التجارية، الثقافية...) بغية السعي في الاستجابة لطلباتهم حسب ما تسمح به قدرات البلدية.
- **المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير(PDAU):** هو أداة للتخطيط المجالي و التسيير الحضري يحدد التوجهات الأساسية العمرانية أو للبلديات المعنية، آخذا بعين الاعتبار تصاميم التهيئة و مخططات التنمية، و يضبط الصيغ المرجعية لمخطط شغل الأراضي.
- **مخطط شغل الأراضي(POS):** يعتبر مخطط تفصيلي، يحدد فيه طرق شغل الأراضي في إطار المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير.

2.2. **البيئة الاقتصادية:** تمثل كل العوامل الاقتصادية التي تؤثر على البلدية بشكل من الأشكال و أهمها التحصيل الضريبي و الاستثمارات، و في ما يلي شرح لهاتين النقطتين:

1.2.2. **التحصيل الضريبي:**

ينعكس التحصيل الضريبي على الدور الذي تقوم به البلدية و بالخصوص على مستوى التنمية بها، بحيث يعد التحصيل الضريبي إحدى مواردها المالية التي تحتاجها في تسيير هياكلها و تطبيق مخططاتها التنموية في جميع المجالات، و حسب النظام الجزائري الضرائب المحصلة من طرف البلدية كما يلي: (شايب باشا،2018، ص (من 198 إلى 205))

- الرسم العقاري: و هو ضريبة سنوية تصريحية تخص العقارات المبنية و غير المبنية الموجودة في إقليم البلدية. تم العمل بهذه الضريبة بموجب الأمر رقم 67-38 المؤرخ في 02 جوان 1967 و الذي عدل بموجب القانون رقم 91-25 المؤرخ في 18 ديسمبر 1991 المتعلق بقانون المالية لسنة 1992.
- رسم التطهير: يؤسس هذا الرسم سنويا لفائدة البلديات التي تشغل فيها مصالح رفع القمامات المنزلية على الملكيات المبنية، لذلك فإن هذا الرسم يكون ملحقا بالرسم العقاري على الملكية المبنية.
- الرسم على الذبح: و هو ضريبة غير مباشرة يحصل كليا لفائدة البلديات التي يقع في إقليمها مذابح البلدية، و التي تتم فيها عملية الذبح.
- رسم الأطر المطاطية الجديدة: يفرض هذا الرسم على الأطر المطاطية الجديدة المستوردة أو المصنوعة محليا و تستفيد البلديات بنسبة 25% من قيمة اقتطاعه.
- رسم الشحوم و الزيوت و تحضير الشحوم: تستفيد البلديات من اقتطاع هذا الرسم بنسبة 34%، يؤسس ب 18.75 دينار جزائري عن كل طن مستورد أو مصنوع داخل التراب الوطني.
- رسم الإقامة: عائدات هذا الرسم تستفيد منها البلديات فقط و يفرض على الأشخاص الذين يقيمون و لا يملكون فيها إقامة خاضعة للرسم العقاري.
- رسم الحفلات: يتم دفع هذا الرسم من طرف المواطنين لقاء السماح لهم بإقامة الأفراح و الأعراس العائلية.
- رسم الإعلانات و الصفائح الإشهارية: و هو من بين الرسوم التي تعود عائداتها كليا للبلديات و يفرض هذا الرسم على مختلف الإعلانات و الصفائح المهنية باستثناء تلك المتعلقة بالدولة و الجماعات الإقليمية و الحاملة للطابع الإنساني.

- رسم على رخص العقارات و على السكن: يؤسس أيضا لصالح البلديات فقط و يفرض على عقود التعمير و كل الرخص و الشهادات المتعلقة بها (رخص البناء، رخص التجزئة، رخص الهدم، شهادة المطابقة، شهادة تقديم، شهادة التعمير، شهادة قابلية الاستغلال).
- الرسوم الايكولوجية: و هي رسوم موجهة للأنشطة المسببة للتلوث و الخطرة على البيئة و هي كالتالي: - الرسم التكميلي على التلوث البيئي من المصدر الصناعي و تستفيد البلديات من 16 %من قيمة اقتطاعه- الرسم التحفيزي على عدم تخزين النفايات و تستفيد البلديات من 17% من قيمة اقتطاعه- الرسم التحفيزي على النفايات الناتجة على النشاطات العلاج و تستفيد البلديات من نسبة 20% من قيمة اقتطاعه- الرسم التكميلي على المياه المستعملة ذات المصدر الصناعي و تستفيد البلديات من 34%من قيمة اقتطاعه.
- الضريبة على الدخل الإجمالي: تؤسس هذه الضريبية سنويا على دخل الأشخاص الطبيعيين و تفرض مجاميع المداخيل الصافية للأصناف التالية: أرباح المهن، عائدات المستثمرات الفلاحية، الإيرادات المحققة من إيجار الملكيات المبنية و غير المبنية و تستفيد البلديات بنسبة 50% من قيمة اقتطاع هذه الضريبة.
- الضريبة الجزافية الوحيدة(IFU): جاءت هذه الضريبة تعويضا على ضريبة الدخل الإجمالي و الضريبة على أرباح الشركات، فهي تعطي الضريبة على الدخل الإجمالي أو الضريبة على أرباح الشركات و الرسم على القيمة المضافة و الرسم على النشاط المهني، و تستفيد البلديات منها بنسبة 40.25%.
- الرسم على النشاط المهني(TAP): يؤسس هذا الرسم على المبلغ الإجمالي للمداخيل المهنية الإجمالية أو رقم الأعمال بدون الرسم على القيمة المضافة عندما يتعلق الأمر بالخاضعين لهذا الرسم المحقق خلال السنة. تستفيد البلديات بنسبة 66% من ناتج تحصيل هذا الرسم (المديرية العامة للضرائب،2011،ص51).
- الضريبة على الأملاك: تخضع الضريبة على:1-أملاك الأشخاص الطبيعيون الذين يوجد مقرهم الجبائي بالجزائر بالنسبة لأملاكهم الموجودة بالجزائر أو خارج الجزائر،2- أملاك الأشخاص الطبيعيون الذين ليس لهم مقر جبائي بالجزائر، أملاك الأشخاص الطبيعيون الذين يوجد مقرهم الجبائي بالجزائر و لا يحوزون أملاكا بحسب عناصر مستوى معيشتهم الموجودة بالجزائر. تقدر شروط الخضوع للضريبة في أول يناير من كل سنة (المديرية العامة للضرائب، ص62، ص64).تستفيد البلديات بنسبة 30% من قيمة اقتطاع هذا الرسم.

يرتكز التحصيل الضريبي لفائدة البلديات على الأشخاص الطبيعية لامتلاكهم عقارات أو أملاك خاصة أو أرباح الشركات و على مختلف النشاطات الاقتصادية، فالبلديات التي تقل فيها النشاطات الاقتصادية و التجارية يكون بها التحصيل الضريبي ضئيل مقارنة بالأخريات اللاتي ينشط بها الاستثمار الاقتصادي و التجاري. و يعد التحصيل الضريبي إحدى الإيرادات الأساسية التي تعتمد عليها البلديات في تمويل مخططاتها، يعني أنه كلما ارتفع معدل التحصيل كلما انعكس ذلك بالإيجاب على الأداء التنموي في إقليم البلدية.

2.2.2. الاستثمارات:

يعد الاستثمار و ميدان المقاولتية إحدى أهم العوامل المنعشة للعملية التنموية بأبعادها الاقتصادية و الاجتماعية، وقد سعت الحكومة الجزائرية إلى دعمه لتحقيق تنمية وطنية مستدامة و اعتبرته الوسيلة الأمثل لبلوغ ذلك، انتهجتفي سياق ذلك سياسات إصلاحية لدفع بعجلة الاستثمار و تطويره حيث قامت بإنشاء أجهزة تعمل على ذلك و هي حسب القانون رقم 16-09 المؤرخ في 03 أوت 2016 المتعلق بترقية الاستثمار: المجلس الوطني للاستثمار CNI، الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI، صندوق دعم الاستثمار (قسوري، 2019، ص11، ص15، ص20).

تقوم البلدية بعدة نشاطات اقتصادية كإنشاء المرافق العمومية (مؤسسات التربوية، المراكز الصحية... وغيرها) وتلجأ البلدية إلى المستثمرين و المقاولين لإنجاز هذه الأدوار وفق عقود و اتفاقيات تتم في ظل قوانين الصفقات العمومية أو عقود امتياز.

يمكن تقدير أثر انعكاس الاستثمار على البلدية من خلال أداءات الاستثمارات المنجزة للمشاريع التنموية، فإذا كانت الأداءات جيدة تخضع لمؤشرات التنمية المستدامة، هذا يغني عن عمليات الصيانة لتلك المشاريع على المدى الطويل، أما إذا كانت سيئة فهذا يبقي عجلة التنمية تدور حول صيانة المشاريع غير المجدية.

كما يمكن أن نجد أثر انعكاس الاستثمار على البلدية من خلال الاستثمار الذي ينشط في القطاع غير الرسمي للاقتصاد، الذي ينجم عنه عدم التحصل على المعلومات و الإحصاءات الدقيقة و المعدلات الحقيقية للبطالة و هذا ما يؤثر على السياسات الاقتصادية التي يمكن أن تكون موجهة نحو معالجة مشكل البطالة بتكثيف الدعم المالي لأجهزة تدعيم الاستثمار، في حين هذه الأموال قد تكون الجماعات المحلية أولى بها لدعم تسيير قاطرة التنمية، كما ينجم عن الاقتصاد غير الرسمي التهرب الضريبي و عدم دفع الضرائب عن الدخل هذا ما يؤثر على ميزانية الجماعات المحلية من بينها البلدية فهي تعد من أهم الموارد المالية التي تغني ميزانياتها كما أشرنا سبقا.

بقيت البلديات في الجزائر تعتمد على الإعانات المالية للدولة لأن أغلبها تفتقر إلى الموارد المالية المحلية، كما أنها غير قادرة على القيام باستثمارات حقيقية في انتظار تعديل قانون البلدية رقم 11-10 و قانون الاستثمار بما يفسح المجال للمستثمرين الخواص الوطنيين و الأجانب في الدفع بعجلة التنمية على مستوى البلديات.

ثانيا: أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات و الاتصال على البلديات

تعد العوامل السياسية و الاقتصادية لتوظيف تكنولوجيا المعلومات و الاتصال من أهم العوامل المؤثرة في هياكل و ممارسات الإدارات البلدية و هذا بناء على الأهداف المسطرة من استخدام الحكومات لهذه التكنولوجيات، يمكن استقصاء البيئة السياسية و الاقتصادية لتوظيفاتها على البلديات من خلال تأثير العوامل التالية:

1. **أثر عوامل البيئة السياسية:** يمكن شرح عوامل البيئة السياسية من خلال العوامل التالية:

1.1. **الهيكل التنظيمي:** يؤثر استخدام تكنولوجيا المعلومات و الاتصال على تحسين الأداء الإداري من خلال الهيكل التنظيمي و نظام الاتصالات داخله و يمكن إظهار ذلك بدراسة الأبعاد التالية(عبد الوهاب، بدر كاظم، 2018، ص 92، ص93):

- **المركزية:**يكون ذلك من خلال تقليل نظم العمليات، و تعزيز نظام المراقبة و التحكم من خلال إتاحة المعلومات للجميع. كما تؤثر في اللامركزية من خلال توفير المعلومات المطلوبة لمديري المستوى الأقل لاتخاذ القرارات الروتينية، و كذلك تمكين المستويات الأقل بالاتصال المباشر بالإدارة العليا.
- **الرسمية:** تصبح الرسمية من خلال استخدام تكنولوجيا المعلومات و الاتصال أبسط و أقل تكلفة و نطاق الإشراف أكثرا تحديدا و يسهل كذلك توفير المعلومات الضرورية للمعرفة المهنية.
- **التعقيد:** توفير المعلومات عن أنشطة العمل المختلفة و التي تؤدي إلى تقليل المستويات الهرمية و بالتحديد المستوى المتوسط منها و بالتالي التقليل من التعقيد.

تمتلك البلديات الجزائرية تنظيما نوعيا لامتلاكها تركيبة إدارية خاصة باعتبارها منتخبة من طرف المواطنين، تجسد هذه الأخيرة مركز القرار بخصوص الشؤون العمومية البلدية مثل الصحة، التعليم، السكن، الطرقات، الصرف الصحيو النظافة...، في المقابل تساعد هذه الهيئة المنتخبة إدارة يديرها الأمين العام في أعمالها بالإضافة لأعمال التنظيم و تسيير الحالة المدنية، عمليات الأرشفة، التوثيق و الإحصاء.

بالتالي يُمكن استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال في تطوير الهيكل التنظيمي للبلدية من ناحيتين:

- **الأولى** تتعلق بتحولها من التنظيم التقليدي إلى التنظيم الشبكي لهيكلها التنظيمي و الذي يسمح بالتنسيق بين الإدارتين بالشكل الذي يعزز النمط القيادي في التسيير و يحد من الهرمية التي تضع قيودا على عملية تدفق المعلومات(بدر، عبد الوهاب، 2018، ص92، ص93)؛
- **الثانية** تتعلق ببروز خانة المواطنين في الهيكل التنظيمي للبلدية و بذلك يكون هذا التطوير في مصاف تطبيق مبدأ الديمقراطية التشاركية و مبدأ الحوكمة المفتوحة، و قد شجع قانون البلدية على تطبيق مبدأ الديمقراطية التشاركية على مستوى الجماعات المحلية (المواد 14،13،12،11 من قانون البلدية رقم 11-10، ص8) و بالتالي فإن استخدام تكنولوجيا المعلومات و الاتصال يبسط عملية إشراك المواطنين و يجعلها رسمية، و من جانب آخر يسهل و يبسط أعمال الإدارة التي يشرف عليها الأمين العام خاصة المتعلقة بتسيير الحالة المدنية في تعاملها مع المواطنين.

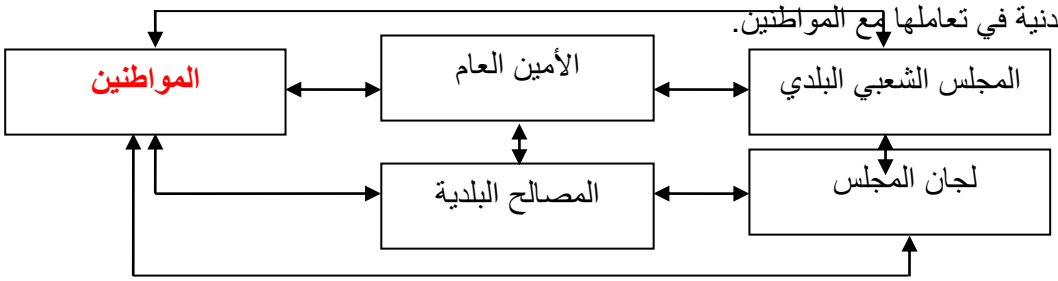

قد توصلت دراسة حول "إدراك أثر الهيكل السياسي على الحكومة الالكترونية" 2012 استنادا على بيانات مركز السلام المنهجي و بيت الحرية، إلى أن (Gulati,D.Yates, C.Willians, 2012, p2543):

- هيكل سياسي أكثر ديمقراطية هو الذي يستخدم في إدارته خدمة الانترنت.
- نظام سياسي أكثر ديمقراطية هو الذي يسمح بالحرية السياسية المرتبطة بزيادة فرص المشاركة الالكترونية.

2.1. التسيير الوظيفي: دراسة هذا العامل تركز على إلى قياس أثر تطبيقات الحكومة الالكترونية من خلال البلديات الجزائرية، ذلك لأن مفهوم الحكومة الالكترونية يشير إلى "استخدام تكنولوجيا المعلومات و الاتصال لإحداث تحول بالحكومة و يجعلها أسهل منالا و أكثر كفاءة و خاضعة للمساءلة"(برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2012، ص30).

أعلنت الدولة الجزائرية عن مشروع الجزائر الالكترونية منذ سنة 2013 حيث تبنت من خلاله استراتيجية التحول إلى النظام الرقمي في تصريف أعمال الإدارة العمومية و التخلي عن النظام الورقي، يمكن تلخيص أهم تطبيقات المشروع الرقمي على مستوى البلديات الجزائرية كالتالي:

- السجل الوطني الآلي للحالة المدنية: يتم استحداث لدى وزارة الداخلية و الجماعات المحلية بموجل القانون رقم 14-08 و يرتبط بالبلديات و ملحقاتها الإدارية و كذا البعثات الدبلوماسية و الدوائر القنصلية، يرتبط هذا السجل بالمؤسسات العمومية الأخرى المعنية لاسيما المصالح المركزية لوزارة العدل.(المادة 3 من القانون رقم 14-08 المؤرخ في 09 أوت 2014 يعدل و يتمم الأمر رقم 20/70 المؤرخ في 19 فيفري 1970 و المتعلق بالحالة المدنية، ص4)

يتم تدوين في السجل الوطني الآلي للحالة المدنية بواسطة وسيلة رقمية: عقود الميلاد، عقود الزواج، عقود الوفيات و كذا التعديلات و الاغفالات و التسجيلات أو التصحيحات التي يتم تدوينها (المادة 6 من القانون رقم

14-08، نفس المرجع، ص4)، كما تتمتع وثيقة الحالة المدنية المرسلة بالطريقة الالكترونية بنفس شروط الصحة التي تتمتع بها الوثيقة الأصلية إذا أعدت وفق السلامة و الأمن المنصوص عليها في التشريع (المادة 5 من المرسوم التنفيذي رقم 15-315 المؤرخ في 10 ديسمبر 2015 الذي يتعلق بإصدار نسخ وثائق الحالة المدنية بطريقة الكترونية).

يتعين -وفقا لهذا التنظيم الالكتروني لسجل الحالة المدنية- على الإدارات العمومية و السلطات الإدارية و الجماعات المحلية المرتبطة بالسجل الآلي، ألا تشترط على المواطن تقديم وثائق الحالة المدنية التي يمكن الاطلاع عليها مباشرة على مستوى ذات السجل.

قد تم فعليا تكريس ذلك بالمرسوم التنفيذي 15-204 المؤرخ في 27 جويلية 2015 المتضمن إعفاء المواطن من تقديم وثائق الحالة المدنية المتوفرة ضمن السجل الوطني الآلي للحالة المدنية (المادة01 من المرسوم التنفيذي رقم 15-204 المؤرخ في 27 جويلية 2015 الذي يتضمن إعفاء المواطن من تقديم وثائق الحالة المدنية المتوفرة ضمن السجل الوطني الآلي للحالة المدنية، ص16) لبلوغ الهدف الأساسي من الرقمنة، ألا و هو تخفيف العبء الإداري على شبابيك تسيير الحالة المدنية بالبلديات و ملحقاتها.

- جواز السفر و بطاقة التعريف البيومتريين: أقدمت الدولة الجزائرية على عصرنة وثيقة الهوية الوطنية كخطوة أولى بحيث يمكن التعرف على كل معلومات الحالة المدنية المتعلقة بصاحبها بمجرد الفحص الآلي للوثيقة البيومترية، تحتوي بطاقة التعريف البيومترية على شريحتين، تتضمن الشريحة الأولى معلومات إدارية و معلومات تخص صاحبها، تتضمن الشريحة الثانية تطبيقة من أجل التحقق من صاحبها (المادة06 من المرسوم الرئاسي رقم 17-143 المؤرخ في 18 أفريل2017 الذي يحدد كيفيات إعداد بطاقة التعريف الوطنية و تجديدها،ص10).

كما تم استحداث خدمة جواز السفر البيومتري الذي يضم شريحة الكترونية من دون صلة تحتوي على الشهادات الالكترونية للدولة الجزائرية و على معلومات الحالة المدنية لصاحب الطلب و معلوماته البيومترية الرقمية من ضمنها صورة شمسية و توقيعه و بصماته (المادة 02 من قرار وزير الداخلية و الجماعات المحلية المؤرخ في 26 ديسمبر 2011 الذي يحدد المواصفات التقنية لجواز السفر البيومتري الالكتروني، ص53)، و للحصول على خدمتي الجواز السفر و بطاقة التعريف البيومتريين لا بد من سحب استمارة طلب من المواقع الالكترونية التي تتيحها وزارة الداخلية و الجماعات المحلية عبر خدمة الانترنت.

- رخصة السياقة البيومترية

مما سبق، يتضح لنا أن اعتماد أنظمة المعلومات بما فيها النظام البيومتريو مختلف أنظمة التواصل الالكتروني يحقق فارقا في تحسين الأداء الخدماتي للموظفين العموميين في مختلف البلديات من خلال النقاط التالية:

- يصبح الموظف بعيدا عن الخدمة الإجرائية المباشرة و تجرى العملية كالتالي:
  الموطن ⟵ جهاز الحاسوب ⟵ الموظف.
- تخفيف الضغط على أروقة البلدية بحيث يتكفل كل مكتب في انجاز معاملات المواطن عبر تواصل معه الكترونيا، كما تتكفل بعض الإدارات العمومية بانجاز معاملات المواطن أو البحث عن معلوماته دون اشتراط إثباتها ورقيا بتنقله للبلدية.

- تسهيل عملية الأرشفة و ذلك بالانتقال من الأرشفة الورقية إلى الأرشفة الالكترونية و التي تمكن من تسهيل عملية البحث في الأرشيف، عملية النسخ و الإرسال و عملية تأمين الأرشيف باستعمال مختلف الوسائط التكنولوجية للتسيير المعلوماتي.

3.1. السياسة العامة: إن الهدف من دراسة أثر هذا العامل هو قياس الجاهزية الالكترونية لاستخدام تكنولوجيا المعلومات و الاتصال في البلديات من خلال السياسة العامة للدولة. يمكن قياس تلك الجاهزية حسب المنتدى الاقتصادي العالمي من خلال ثلاثة عناصر ذات أبعاد فرعية (بلحماش، 2019، ص97):

- بيئة تكنولوجيا المعلومات و الاتصال التي يقدمها بلد أو مجتمع معين (سوق، البيئة السياسية و التنظيمية، و البنية التحتية)؛
- استعداد أصحاب المصلحة الرئيسيين في البلاد (الأفراد، الشركات و الحكومات) لاستخدام تكنولوجيا المعلومات و الاتصال؛
- استخدام تكنولوجيا المعلومات و الاتصال بين أصحاب المصلحة.

و بالتالي يمكن دراسة الجاهزية الالكترونية للبلديات الجزائرية من خلال نقطتين أساسيتين هما: توفير خدمة الانترنت و تكوين الموارد البشرية.

- **توفير خدمة الانترنت:** تعتبر خدمة الانترنت أهم عامل مؤثر في الخدمات الالكترونية التي تقدمها مختلف الإدارات و المؤسسات العمومية من بينها البلديات، كما تعتبر أهم مقوم ومعيق للتطبيقات الحكومة الالكترونية.

ارتبطت الجزائر لأول مرة بالأنترنت سنة 1994 عن طريق مركز البحث في الإعلام العالمي و التقني التابع لوزارة التعليم العالي و البحث العلمي، الذي كان دوره آنذاك العمل على إقامة شبكة وطنية و ربطها بالشبكات الدولية إلى غاية سنة 1998 بعد صدور المرسوم التنفيذي رقم 98-257 المؤرخ في 25 أوت 1998 و المعدل و المتمم المرسوم التنفيذي رقم 2000-307 المؤرخ في 14 أكتوبر 2000 و الذي يحدد شروط و كيفيات وضع استغلال خدمة الانترنت مما أدى إلى ظهور مزودين خواص و عموميين إلى جانب مركز البحث في الإعلام العالمي و التقني(روابحي ،2010، ص77، ص78).

نظرا للتقدم التكنولوجي في ميدان الاتصالات الذي يشهده العالم أصبحت التكنولوجيا جوهر التسيير الخدماتي لمعظم حكومات و اقتصاديات العالم، حيث أعرب رئيس الجمهورية "عبد مجيد تبون" في أوت 2020 خلال اجتماع مجلس الوزراء عن امتعاضه من ضعف شبكة الانترنت في الجزائر و دعا الجهات الوصية لاتخاذ التدابير اللازمة، في إطار ذلك أعلن وزير البريد و الموصلات السلكية و اللاسلكية عن تحرير حزمة من طيف الذبذبات بالتنسيق مع متعاملي الهاتف النقال في الجزائر وهم (موبليس-جيزي-أوريدو) و مع سلطة ضبط البريد و الاتصالات الالكترونية (حويشة، 2020، https://www.echoroukonline.com).

يرى خبراء في تكنولوجيا الإعلام و الاتصال أن قرار تحرير حزمة من طيف الذبذبات قد يحل المشكل على المستوى الحلقة المحلية و لا يتجاوز حلها على مستوى الحلقة الدولية، و يقترحون لحل المشكل دوليا بزيادة عدد الكوابل التي تربط الجزائر بالنطاق العريض الدولي (حويشة، https://www.echoroukonline.com)

نظرا لأهمية ملف "زيادة تدفق الانترنت" بالنسبة للحكومة الجزائرية لمواكبة التطور العالمي، عمدت على تسخير كل الجهود البشرية و المالية لحل هذا المشكل، بالفعل تم إتمام مشروع كابلي أورفالOrval و ألفالAlval في 31 ديسمبر 2020 الذي كان من المقرر إتمامه في ديسمبر2019 ، يقوم هذا المشروع على تشغيل نظام الكوابل البحرية التي تحمل ألياف بصرية دولية و ربط مدينتي الجزائر و وهران بمدينة "بلانسيا الاسبانية"، يسمح تشغيله بالحصول على سعة تصل تيرا بايت (حوالي40000 جيغابايت) أي ما يضاهي 20 مرة احتياجات البلاد و بالتالي تحسين سرعة تدفق الانترنت بشكل جيد(وكالة الأنباء الجزائرية، 2021،https://www.aps.dz/ar/sante-science-technologie/99731-20).

في نفس السياق، سعت الدولة الجزائرية إلى توفير الانترنت بمخطط استعجالي لتمكين الأفراد، الشركات و الحكومة من استغلال الشبكة الانترنت و بلوغ الهدف الأسمى منها لتسهيل مختلف الإجراءاتو المعاملات الاقتصادية، السياسية، الاجتماعية و الإدارية، و كذا الانفتاح على العالم للاستفادة من جميع الفرص التي تتيحها التكنولوجيات الحديثة.

تبقى عملية تسيير تدفق الانترنت على عاتق وزارة البريد و الموصلات السلكية و اللاسلكية و كذا متعاملي الاتصالات في الجزائر و تركيز جهودهم نحو كسب رضا المواطنين، المؤسسات الاقتصادية و الإدارات العمومية في إطار تقديم أكبر عدد من الخدمات بطريقة سريعة و منظمة و بأقل تكلفة.

- تكوين الموارد البشرية: تولت وزارة الجماعات المحلية في الجزائر مشروع "البلدية الالكترونية" منذ 2018، و قد اعتمدت في ذلك على تكوين الموظفين العموميين كأداة لرفع من كفاءتهم و مواكبتهم للتقدم التكنولوجي و يكون ذلك بإدراج مختلف برامج التكوين لفائدة المستخدمين على مستوى البلديات من أجل تجديد معارفهم و تحسين فعاليتهم و أدائهم الوظيفي (وزارة الداخلية و الجماعات المحلية و التهيئة العمرانية، 2017، https://www.interieur.gov.dz).

كما تبنت وزارة الداخلية و الجماعات المحلية استراتيجية للتكوين في الفترة الممتدة ما بين 2015-2019، حيث وضعت برامج وطنية للتكوين عن بعد لتعزيز إمكانيات شبكة التكوين التابعة للقطاع (زيادة على ما تقدمه المراكز الوطنية لتكوين مستخدمي الجماعات المحلية في كل من وهران، ورقلة، بشار، قسنطينة و الجلفة)(حاج ميهوب سيدي موسى، 2018، ص439، ص440)، يكون ذلك بإنشاء قاعدة رقمية للتكوين الافتراضي على أساس استفادة أكبر قدر معين من مستخدمي الجماعات المحلية من فرصتهم في التكوين، لكن هذا المشروع المراكز الوطنية للتكوين عن بعد لم ينفذ.

4.1. **تقليل عدد الموظفين:** مما لا شك فيه أن استخدام التكنولوجيا عموما يؤثر في حجم الموارد البشرية، حيث قلّصت الكثير من المؤسسات و الشركات عمالها نتيجة لاستخدام الآلات التكنولوجية التي حلت محل اليد العاملة البشرية، كذلك التوجه الرقمي و التكنولوجي للإدارات الحكومية له تأثيرا على نوعية الموارد البشرية و ما تحمله من مؤهلات علمية و فنية.

توظف البلديات الجزائرية ما يقارب 297595 موظف أي حوالي 14.08% من موظفي قطاع الوظيفة العمومية من بينهم 248189 يشغلون وظائف من صنف التنفيذ (من 1 إلى 6 درجات)(المديرية العامة للوظيفة العمومية و الإصلاح الإداري،2020، http://www.dgfp.gov.dz/ar/stat.asp) يتوزعون على وظائف مختلفة و التساؤل المطروح هنا في مدى تأهيلهم الوظيفي لتسيير وظائفهم وفق ما تتطلبه أنظمة تسيير المعلومات و الاتصال.

حققت وزارة الداخلية و الجماعات في الجزائر انجازات ملموسة في مجال تكوين الموارد البشرية في إطار إنجاح مشروع البلدية الالكترونية، حيث أصبح الموظفون العموميين يتقنون برامج و تبادلون مختلف المعطيات عبر شبكات معلوماتية، كما أن الخدمات التي كانت تمنح في 548 دائرة و مقاطعة إدارية أصبحت تمنح أيضا في 1541 بلدية(وزارة الداخلية و الجماعات المحلية و التهيئة العمرانية،

.(https://www.interieur.gov.dz،2017

و بالتالي لم تكن هناك أية نية للوزارة الوصية من خلال مشروع البلدية الالكترونية في التقليل من حجم الموظفين البلديين، و كانت كل الرؤى و السياسات موجهة نحو رفع كفاءة المورد البشري و بالتالي تقديم الخدمة العامة بطريقة عصرية من خلال نظم الرقمنة و المعلوماتية.

2. **أثر عوامل البيئة الاقتصادية:** يمكن شرح أثر عوامل البيئة الاقتصادية من خلال العوامل التالية:

1.2.التمويل: يعد تمويل البلديات بتكنولوجيا المعلومات و الاتصال من أكبر تحديات مشروع البلدية الالكترونية، كما يصبو الخطاب السياسي و كذا البرامج المسطرة لهذا المشروع إلى تكفل البلديات بتكاليف تمويل إدارتها بالأجهزة و المعدات التكنولوجية التي تتطلبها الخدمة الالكترونية.

يقع تمويل تطبيق مشروع عصرنة البلدية على عاتق البلديات من تعداد مصادرها، و لا يمكن إغفال أن الخطوط العريضة لهذا المشروع الذي تكفلت بها الحكومة المركزية و لا تزال تعمل بالتنسيق مع البلديات في مجال الهوية البيومترية، إلا أنه هناك أوجه إنفاق أخرى تتولى البلديات التكفل بها لوحدها، من بين تلك الأوجه (حمودي، مناصر، 2018، ص270):

- نفقات المعدات الصلبة: و تتمثل في اقتناء الأجهزة و المعدات التكنولوجية الضرورية لضمان نقل المعلومات الالكترونية مع ضمان سيرتها و دقتها و مصداقيتها،
- نفقات خاصة بالاحتياجات البشرية: وذلك بتوظيف طاقات بشرية متخصصة في الإعلام الآلي و البرمجة مما يقتضي توفير مناصب مالية،
- نفقات تأهيل الموارد البشرية: إن التحول إلى الإدارة الالكترونية يستلزم إجراء تدريب للموظفين للحفاظ على مستوى عال من تقديم الخدمات و مواكبة أي تطور يحصل في إطار التكنولوجيا على مستوى العالمي.
- نفقات خاصة بالهياكل الإدارية: و ذلك باستحداث وحدات جديدة خاصة بهذه التطبيقات،
- نفقات الصيانة: و ذلك بصيانة الأجهزة و البرامج الالكترونية و كذا تحديث الحواسيب، البرمجيات و حمايتها من المخاطر الالكترونية مثل توفير برامج الحماية من الفيروسات .

2.2. رقمنة التحصيل الضريبي: جاء مشروع رقمنة الجباية العامة تزامنا مع مشروع الحكومة الالكترونية فتم تحديث أنظمة المعلومات باستحداث أكثر من 300 موقع معلوماتي و وضع هياكل تقنية تسمح باستيعاب 10000 مستخدم إضافة إلى تركيب جهاز آلي رئيسي يشمل قاعدة بيانات حديثة UNIX و أنظمة تشغيل (ركي، عماري، 2020، ص27، ص28).

في سياق متصل، شرعت المديرية العامة للضرائب منذ 2019 في تطبيق نظام معلوماتي موحد للضرائب "جبايتك" لتفعيل عمليات التحصيل الضريبي و تحصينه من التهرب عن دفع الضرائب، حيث وصلت قيمة

الديون الجبائية إلى 13 ألف مليار دينار للدولة، كما يُمكن هذا النظام من جعل مردودية الامتيازات الجبائية تحت الرقابة(بلعمري، 2018، https://www.echoroukonline.com).

تستفيد البلديات من رقمنة التحصيل الضريبي من ناحيتين:

الناحية الأولى: تتمثل في زيادة الامتثال الضريبي و التقليل من التهرب منه فقد اعتمدت إدارة الضرائب منذ 2006 رقم التعريف الضريبي كأداة لتحديد هوية دافعي الضرائب لتحل محل رقم التعريف الإحصائي، حيث يمكن رقم التعريف الضريبي من: تحديد هوية دافعي الضرائب، تتبع المعاملات التجارية و غيرها و حركة الأموال من و إلى الجزائر و كذا مراقبة حركة الأشخاص الطبيعية و المعنوية (البوابة الجزائرية لإنشاء المؤسسات،2006،http://www.jecreemonentreprise.dz)، و بالتالي يكون الرقم التعريف الضريبي مع نظام المعلوماتي الموحد بمثابة تحصين الجباية العامة من التهرب الضريبي، مما يمكن البلديات و كافة الجهات الأخرى من الاستفادة من حقها من الجباية الضريبية.

الناحية الثانية: تتمثل في دفع الاقتصاد غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي، حيث رصد صندوق النقد الدولي بعض التجارب العربية التي اعتمدت نظام رقمنة التحصيل الضريبي للكشف عن مختلف الأنشطة الاقتصادية غير المهيكلة و بالتالي توسيع دائرة التحصيل، قد تم التوصل إلى النتائج التالية (عبد المنعم، الفران، 2021، ص28، ص29):

- مكن نظام الرقمنة من تعزيز مستوى دقة البيانات التي يتم تحليلها من قبل الإدارة الضريبية لمتابعة التزام كافة الأنشطة الاقتصادية، بالإضافة إلى تسهيل تتبع الفواتير الضريبية لسلسلة الخدمات و المنتجات من المورد إلى المستهلك النهائي و من ثم تحصيلها عن طريق الإقرارات الضريبية.

- اكتشاف المتعاملين في الاقتصاد غير الرسمي و ذلك عن طريق تقاطع المعلومات التي يتم استخراجها من النظام المعلوماتي الموحد أو تلك التي يتم جمعها من الشركاء الاقتصاديين و التجاريين.

3.2. رقمنة الصفقات العمومية: أدخلت الدولة الجزائرية الصفقات العمومية إلى مجال استخدام تكنولوجيا المعلومات و الاتصال منذ 2010 و ذلك بتأسيس بوابة الكترونية تسيّر من طرف وزارة المالية و وزارة تكنولوجيا الإعلام و الاتصال (المادة 203 من المرسوم الرئاسي رقم 15-247 المؤرخ في 16 سبتمبر2015 يتضمن تنظيم الصفقات العمومية و تفويضات المرفق العام، ص46)،و لا تقل رقمنة الصفقات العمومية أهمية عن رقمنة التحصيل الضريبي لما لها من أهمية كبيرة في مكافحة الفساد و تحقيق الشفافية في إدارة و تسيير الأموال العمومية.

يُمكن التعامل الالكتروني في مجال الصفقات العمومية البلديات أو أي جهة إدارية من تحقيق النتائج التالية (ودان، مركان، 2015،ص 112):

- تعزيز الشفافية.
- القضاء على المحاباة و المحسوبية و الرشوة.
- تسريع وتيرة الإجراءات و التدقيق في العمليات و توفير الجهد و المال.
- تقريب المسافات بين الإدارات و المتعاملين معها.
- حماية المال العام، باعتبار أن الصفقات العمومية مجال حيوي لتحرك رؤوس الأموال واستقطاب أكبر عدد ممكن في ظرف قياسي قصير.

- تعزيز التنمية المحلية وتسديد المستحقات المالية للمتعاملين المتعاقدين و الحيلولة دون تأخر تنفيذ المخططات.
- تسهيل إجراءات الإشهار الالكتروني عن طريق تجاوز الإشهار العادي في الصحف.
- تعزيز آليات الرقابة من أجل قمع جميع مظاهر الفساد.

بالتالي يمكن إسقاط استفادة البلديات من كل هذه الايجابيات من خلال المشاريع التنموية التي ينظمها نظام الصفقات العمومية الالكتروني لاستقطاب أفضل العروض للمتعاملين الاقتصاديين التي تهدف للوصول إلى تنمية حقيقية مبنية على استراتيجية متوسطة أو طويلة الأمد و في فرص سانحة تهدف إلى تنمية مستدامة التي تسد المجال أمام تبديد المال العام، و يكون ذلك في إطار بعيد عن المحاباة و المحسوبية و تضخيم الفواتير التي لا تعكس مستوى التنفيذ.

تسمح البوابة الالكترونية بالتتبع و الاطلاع على كل من (المادة 03 من قرار مؤرخ في 17 نوفمبر 2013 يحدد محتوى البوابة الالكترونية للصفقات العمومية و كيفيات تسييرها و كيفيات تبادل المعلومات بالطريقة الالكترونية، ص27): النصوص التشريعية و التنظيمية المتعلقة بالصفقات العمومية، الاستشارات القانونية المتعلقة بالصفقات العمومية، قائمة المتعاملين الاقتصاديين الممنوعين و قائمة المقصيين من المشاركة في الصفقات العمومية، البرامج التقديرية لمشاريع المصالح المتعاقدة، قوائم الصفقات العمومية المبرمة أثناء السنة المالية السابقة، أسماء المؤسسات أو تجمعات المؤسسات المستفيدة منها، تقارير المصالح المتعاقدة المتعلقة بتنفيذ الصفقات العمومية، قائمة المؤسسات التي سُحبت منها شهادة التصنيف و الكفاءة، الأرقام الاستدلالية للأسعار، كل وثيقة أو معلومة لها علاقة بموضوع البوابة.

تساهم تلك المعلومات في تفعيل الدور الرقابي سواء من الهيئات الرسمية أو من المواطنين بحيث تسمح البوابة لأي شخص طبيعي أو معنوي التسجيل فيها و الوصول إلى المعلومات المنشورة، و بالتالي تتسع الدائرة الرقابية على مستوى تسيير الصفقات العمومية للبلديات و على مجريات تنفيذها.

من جهة ثانية يؤدي الإشهار الكتروني دورا مهما في إتاحة الفرص للمتعاملين الاقتصاديين و تقديم طعون في حالة ترقبهم لأي تجاوز قانوني، و بالتالي التنظيم الرقمي للصفقات العمومية يعزز المناخ التنافسي للمتعاملين للدفع بعروض ذات امتيازات اقتصادية تعود بالمنفعة المجدية على الوظيفة التنموية البلدية.

الخاتمة:

فرضت تكنولوجيا المعلومات و الاتصال نفسها في مجال التسيير الإداري المحلي، حيث سعت الجزائر كسائر دول العالم نحو مواكبة تلك التكنولوجيات، و لا يخفى على أحد أن الهدف من توظيف تكنولوجيات المعلومات و الاتصال الحديثة في الجانب الإداري أساسه هو تحسين الأداء إداريا، اقتصاديا و ماليا. تعد البلدية "الجماعة القاعدية" للدولة، حيث تساهم في تحقيق الأهداف التنموية الاقتصادية، الاجتماعية و الثقافية للمواطنين و بالتالي فإن توظيف الإدارة المحلية لتكنولوجيا المعلومات و الاتصال له أبعاده السياسية و الاقتصادية و التي لها آثار مباشرة على تطوير الأداء.

يمكن استقصاء البيئة السياسية للبلديات من خلال: الأدوار الجديدة التي تمنحها تكنولوجيا المعلومات للبلديات و ذلك في تبسيط و تسهيل ميكانيزم إشراك المواطنين في إدارة الشؤون المحلية، و في سياق متصل تساهم عملية رقمنة الإدارة في تحقيق رضا المواطنين من جهة و الموظفين من جهة ثانية من خلال تقليل الجهد و

الوقت و سهولة التواصل مع مختلف المصالح الإدارية، كما تعتبر السياسة العامة المبنية على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال عاملا حاسما في قياس مدى جاهزية البلديات في الدخول إلى مجال الرقمنة.

كما يمكن استقصاء البيئة الاقتصادية للبلديات في مجال استخدام تكنولوجيا المعلومات و الاتصال من خلال الجانب التمويلي للبلدية من حيث توفير مصادر تمويلها بالرأس المال و الموارد المادية و البشرية المؤهلة، كما أن تطوير البلديات وفقا للمدخل التكنولوجي يكون من خلال رقمنة مختلف القطاعات التي تؤثر بشكل أو بآخر على أداء البلديات مثل رقمنة قطاع الضرائب، التي تساهم في زيادة الامتثال الضريبي و دمج القطاع غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي و بالتالي يزداد التحصيل الضريبي الذي تستفيد منه البلديات بنسب اقتطاعية معتبرة، كذلك رقمنة قطاع الصفقات العمومية التي تعزز من الشفافية و تساهم في مكافحة الفساد و تفعيل الرقابة على مستوى البلديات الجزائرية.

قائمة المراجع:

القوانين:

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 11-10 المؤرخ في 22 جوان 2011 يتعلق بالبلدية، (الجريدة الرسمية، العدد 37، المؤرخة في 2011/07/03).

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الأمر 21-01 المؤرخ في 10 مارس 2021 الذي يتضمن القانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات، (الجريدة الرسمية، العدد 17، المؤرخة في 2021/03/10).

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 14-08 المؤرخ في 09 أوت 2014 يعدل و يتمم الأمر رقم 20/70 المؤرخ في 19 فيفري 1970 و المتعلق بالحالة المدنية، (الجريدة الرسمية، العدد 49، المؤرخة في 2014/09/20).

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم التنفيذي رقم 15-315 المؤرخ في 10 ديسمبر 2015 الذي يتعلق بإصدار نسخ وثائق الحالة المدنية بطريقة الكترونية، (الجريدة الرسمية، العدد 68، المؤرخة في 2015/1/27)

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم التنفيذي رقم 15–204 المؤرخ في 27 جويلية 2015 الذي يتضمن إعفاء المواطن من تقديم وثائق الحالة المدنية المتوفرة ضمن السجل الوطني الآلي للحالة المدنية، (الجريدة الرسمية، العدد

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم الرئاسي رقم 17-143 المؤرخ في 18 أفريل2017 الذي يحدد كيفيات إعداد بطاقة التعريف الوطنية و تجديدها، (الجريدة الرسمية، العدد 25، المؤرخة في 2017/04/19)، ص101، المؤرخة في 2015/07/29).

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم الرئاسي رقم 15-247 المؤرخ في 16 سبتمبر2015 يتضمن تنظيم الصفقات العمومية و تفويضات المرفق العام. (الجريدة الرسمية، العدد50، المؤرخة في 20 سبتمبر2015).

قرار وزير الداخلية و الجماعات المحلية المؤرخ في 26 ديسمبر 2011 الذي يحدد المواصفات التقنية لجواز السفر البيومتري الالكتروني، (الجريدة الرسمية ، العدد1، المؤرخة في 2012/01/14).

الكتب:

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مركز التكامل المتوسطي (ترجمة: انجي نجيب). (2012). توظيف قدرات و إمكانيات تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات في التنمية المحلية،جنيف: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

زيدان، جمال.(2014). إدارة التنمية المحلية في الجزائر، الجزائر: دار الأمة.

المديرية العامة للضرائب. (2011). قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة،الجزائر :المديرية العامة للضرائب.

يحياوي، إبراهيم عمر.(2019). تأثير تكنولوجيا الإعلام و الاتصال على العملية التعليمية في الجزائر. الأردن: دار اليازوني.

الرسائل الجامعية:

روابحي خيرة، ثقافة الانترنت: دراسة ميدانية لاستعمالات الشبكية بمدينة تهيرت. (رسالة ماجستير، قسم علم المكتبات و العلوم الوثائقية، كلية العلوم الإنسانية و الحضارة الإسلامية، جامعة وهران،2010).

لمين علوطي، أثر تكنولوجيا المعلومات و الاتصال على إدارة الموارد البشرية في المؤسسة. (أطروحة دكتوراه، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008)

المجلات و الملتقيات:

بقلقول، الهادي و سوامس، رضوان.(2005). الأداء التنظيمي المتميز في ظل الإدارة الالكترونية كوسيلة لتأهيل المؤسسات الجزائرية، المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات و الحكومات. قسم التسيير. الجزائر. جامعة ورقلة، 8 و 9 مارس 2005.

بدر،وسام و عبد الوهاب، هادي.(2018). دور الهيكل التنظيمي كمتغير وسيط في العلاقة بين تكنولوجيا المعلومات و كل من صنع القرار و الاتصالات: دراسة ميدانية في عدد من الوزارات العراقية. المجلة العربية للإدارة. العدد1، ص92،ص93.

بلحماش، سليم. (2019). واقع جاهزية الحكومة الالكترونية بالجزائر: قراءة في المؤشرات و المعيقات 2003-2018. المجلة الجزائرية للأمن و التنمية. العدد15، ص97.

حاج ميهوب سيدي موسى، عقيلة. (2018). دور الدولة في تثمين المورد البشري للجماعات المحلية من خلال التكوين. المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية و السياسية. العدد 04، ص440.

حمودي، محمد و مناصر، شهرزاد. (2018). تحديات تمويل الجماعات الإقليمية في إطار التحول إلى الإدارة الالكترونية. مجلة القانون و العلوم السياسية. العدد2، ص270.

ركي، أحسن و عماري، سمير. (2020). واقع و آفاق عصرنة الإدارة الضريبية في الجزائر. مجلة الأرصاد للدراسات الاقتصادية و الإدارية. العدد1، ص27،ص28.

شايب باشا، كريمة. (2018). مكونات جباية البلدية و هيمنتها في تمويل ميزانيتها. المجلة الجزائرية للحقوق و العلوم السياسية. العدد5، ص(من 198 إلى 205).

عبد المنعم، هبة و الفران، صبري. (2021). رقمنة التحصيل الضريبي في الدول العربية. صندوق النقد الدولي. العدد 85، ص28، ص29.

عبد الوهاب، هادي و بدر كاظم، وسام. (2018). دور الهيكل التنظيمي كمتغير وسيط في العلاقة بين تكنولوجيا المعلومات و كل من صنع القرار و الاتصالات التنظيمية. المجلة العربية للإدارة. العدد1، ص92، ص93.

قسوري، فهيمة. (2019). دور أجهزة دعم الاستثمار المركزية في تعزيز قدرات الاستثمار الوطني في ظل قانون 16-09 المتعلق بترقية الاستثمار. مجلة الاجتهاد القضائي. العدد 02، ص15، ص20.

ودان، بو عبد الله ومركان، محمد البشير. (2015). البوابة الالكترونية للصفقات العمومية نحو تحسين أفضل للخدمة العمومية في إطار الإدارة الالكترونية. مجلة المالية و الأسواق. العدد2، ص112.

J.Gulati, D.Yates, C.Willians. (2012).Understanding the impact of political structure, goernance and public policy on e-government. International conference on system science.HawiiUSA.university Maui. 4-7 Jan 2012.

المواقع الالكترونية:

بلعمري،سميرة ، نظام معلوماتي موحد لتحصيل 13 ألف مليار دينار ضرائب بداية من جانفي 2019، 2018/05/09، https://www.echoroukonline.com/، 2022/01/25.

البوابةالجزائرية لإنشاء المؤسسات،رقم التعريف الضريبي،2006،http://www.jecreemonentreprise.dz،2022/01/24.

حويشة،حسان ،هكذا رفع تدفق الانترنت في الجزائر،2020/08/25، https://www.echoroukonline.com/، 2022/01/17.

المديرية العامة للوظيفة العمومية و الإصلاح الإداري، تعداد الوظيفة لسنة 2019، 2020/02/01،http://www.dgfp.gov.dz/ar/stat.asp، 2022/01/23.

وكالة الأنباء الجزائرية،الانترنت: الكابل البحري ألفال- أورفال تضاهي طاقته 20 مرة احتياجات الحالية للبلد، 2021/01/12،https://www.aps.dz/ar/sante-science-technologie/99731-20، 2022/01/18.

وزارة الداخلية و الجماعات المحلية و التهيئة العمرانية،إستراتيجية قطاعية لتأهيل الموارد البشرية بما يتناسب و متطلبات الإدارة الالكترونية، 2017/01/30،https://www.interieur.gov.dz/index.php/ar/80،2022/01/18.